JAUES

Journal of Al-Azhar University Engineering Sector

Vol.16 , No,61 ,October 2021 ,1436 -1459

ACTIVATING THE ROLE OF REGIONAL PLANNING IN EVALUATING RURAL VILLAGES THROUGH A STATISTICAL METHOD.CASE STUDY - VILLAGES OF BANHA CENTER - EGYPT

Ahmed Naguib Abdel Hakim [1], Mahmoud Ali Ahmed Mohamed [1] *

Department of Urban Planning Engineering, Faculty of Engineering, Al-Azhar University, Cairo, Egypt

Corresponding Author E-mail:**mahmoudplanner@gmail.com**

Received :25 May 2021 Accepted:7 Augst 2021

ABSTRACT

The research aims to evaluate rural villages within the framework of regional planning, by developing a scientific-statistical approach to classify the villages in their comprehensive developmental framework. A study of each of the basic requirements for comprehensive rural development and its objectives. In the second axis, the study of regional rural development and the role of regional planning in evaluating rural villages.As for the third axis, it was represented in the classification of rural communities in the light of a logical approach, where the study of how villages were evaluated by arithmetic methods and their developmental classification was determined, and in the fourth axis, the reality of rural villages in Egypt was studied, where the problems of rural villages and the efforts of the state in the development of the Egyptian village were studied. As well as some shortcomings represented in the development of villages outside their regional framework, and the fifth axis is the preparation of an applied study of rural communities in the center of Benha and access to their classification and arrangement in development.

In the end, the results were developed which were that when preparing the plans of the villages with the competent authorities in Egypt, the assessment of the extent of the developmental capacity of the villages was absent, and the comprehensive scope of them was not studied, and the mechanism suggested by the research was considered a beginning to reconsider the administrative dependencies and the administrative hierarchy of the center with the necessity of the situation Taking into account the spatial dimension of the communities among themselves and with the addition of smaller communities (the bachelors, the kafir, and the hamlets) when studying, especially the cohesion between the communities, as it is possible to change the functional degrees of the communities in the event that these communities coalesce and merge into one community.

Keywords: village assessment, regional planning, rural communities, comprehensive rural development, logical approach, Benha Cente**r.**

تفعيل دور التخطيط الاقليمي في تقييم القرى الريفية في ضوء منهج احصائي
دراسة حالة -قرى مركز بنها -مصر

أحمد نجيب عبد الحكيم [١]، محمود علي احمد محمد [١] *
قسم هندسة التخطيط العمراني, كلية الهندسة , جامعة الازهر, القاهرة , مصر
Corresponding Author E-mail:**mahmoudplanner@gmail.com**

الملخص :
يهدف البحث الى تقييم القرى الريفية في اطار التخطيط الإقليمي، من خلال وضع منهج علمي احصائي لتصنيف القرى تنمويا في اطارها الاشمل، وفي ضوء ذلك تم تناول الدراسة من خلال ستة محاور رئيسية ، تمثل المحور الأول في الوقوف على مفهوم التنمية الشاملة للتجمعات القروية، حيث تمت دراسة كلا من المتطلبات الأساسية التنمية الريفية الشاملة واهدافها، وفي المحور الثاني تم دراسة التنمية الريفية الاقليمية ودور التخطيط الاقليمي في تقييم القرى الريفية .
اما المحور الثالث فقد تمثل في تصنيف التجمعات الريفية في ضوء منهج منطقي، حيث تمت دراسة كيفية تقييم القرى بطرق حسابية وتحديد تصنيفها التنموي، وفي المحور الرابع تم الوقوف على واقع القرى الريفية فى مصر، حيث تم دراسة مشكلات القرى الريفية وجهود الدولة في تنمية القرية المصرية وكذلك بعض أوجه القصور المتمثل في تنمية القرى في غير اطارها الاقليمي، والمحور الخامس يتمثل في اعداد دراسة تطبيقية للتجمعات الريفية في مركز بنها والوصول الى تصنيفها وترتيبها تنمويا .
وفي الاخير تم وضع النتائج التي تمثلت في أنه عند اعداد مخططات القرى لدي الجهات المختصة في مصر غاب تقييم مدى القدرة التنموية للقرى، وعدم دراسة النطاق الاشمل لها ، كما تم اعتبار الالية التي اقترحها البحث بداية لاعادة النظر في التبعيات الإدارية والتدرج الادارى للمركز مع ضرورة الوضع في الاعتبار البعد المكانى للتجمعات فيما بينها ومع إضافى التجمعات الأصغر (العزب والكفور والنجوع) عند الدراسة وخاصة التلاحم بين التجمعات حيث انه من الوارد ان يغير من الدرجات الوظيفية للتجمعات في حالة التحام هذه التجمعات واندمجت في تجمع واحد.
الكلمات المفتاحية : تقييم القرى , التخطيط الاقليمي , التجمعات الريفية , التنمية الريفية الشاملة, منهج منطقي , مركز بنها.

تفعيل دور التخطيط الاقليمي في تقييم القرى الريفية في ضوء منهج احصائي

المقدمة :
باتت التجمعات الريفية في مصر تعاني من الإهمال الذي كان له الأثر على زيادة هجرة سكان الريف واستنزافها للطاقات البشرية، وفي ضوء ذلك فقد بدأت الحكومات المصرية فى التفكيرفى معالجة تلك المشاكل بعدة اساليب منها ما هو مكاني ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي، ولكن هذه الاساليب افتقرت الى دراسة الحلول في الاطارالاشمل بشكل منطقي وعلمي، حيث ان تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية التي تمتاز بكثافة سكانية مرتفعة يغاير المناطق الريفية ذات الاحجام السكانية القليلة، ما يتطلب استخدام اساليب عملية وحسابية لتقييم قدرة القرية على التنمية سواءا للمتغيرات القرية الذاتية أو لمتغيرات الاطار الاشمل، حيث يلعب التخطيط الإقليمي دوراً هاماً وبارزاً في تحقيق عمليات التنمية الشاملة للقرية، خاصة فيما يتعلق بالتكامل الوظيفي بين التجمعات العمرانية بما يحقق التوازن التنموي فيما بينها، وفي ضوء ذلك تم استخدام احد البرامج الحسابية في عملية تقييم القرى لتحديد مدى امكانية تنميتها تنمية شاملة في اطارها الاقليمي، وذلك من خلال القطاعات التنموية الاقليمية (العمران - الطرق - الخدمات -السكان -الاقتصاد).

١-التنمية الشاملة للتجمعات القروية

تَعتبِرُ كثيرٌ من الدول في قارتيْ آسيا وإفريقيا أن المجتمعَ القروي هو الذي يمارسُ سكّانه حرفة الزراعة ، بغض النظر عن عددهم والمساحة التي يشغلونها، وهذا ما يسمّى بالمعيار المِهْنيّ ،اما في امريكا فيعتمد تحديد مفهوم المجتمع القروي على أساسٍ إحصائيّ، فقد اعتبرت أنّ المجتمع القروي هو الذي يقل عدد سكانِه عن ألفين وخمسمائة نسمة، والمنطقة التي يزيدُ عدد السكان فيها عن هذا الرقم يكون مجتمعاً غير ريفيّ حتى لو زاول سكّانه الأعمالَ الزراعيّة كنشاط. [١]
من أهم خصائص التجمع القروي أنه يعتمد على الاقتصاد الزراعي وانخفاض الكثافة السكانية ، انتشار الأمية ، واختلاف نسبة التعليم ما بين الذكور والإناث، إضافةً إلى انتشار البطالة, وتدنّي المستوى الصّحي.
جدير بالذكر توضيح ان التنمية الريفية هي عملية تحسين لجميع جوانب الحياة للناس الذين يعيشون في المناطق الريفية.[٢]
كما تعرف التنمية الريفية الشاملة بأنها تنمية للمناطق الريفية لتحسين جودة المجتمعات الريفية، في اطار شامل يتمثل فى التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والخدمات والبنية التحتية والمرافق المجتمعية والموارد البشرية.[٣] والتنمية الريفية الشاملة ليست بديلا للتنمية الزراعية، حيث تركز التنمية الزراعية على كل ما يهم القطاع الزراعي فقط، بينما تهتم التنمية الريفية الشاملة بجميع جوانب الحياة في الريف، وفي ضوء ذلك يتضح الاتي:

- **المدخل الشامل للتنمية الريفية:** هو الإطار الأنسب ، لان كل جزء فيه مهم للآخر وان هذه الأجزاء تتفاعل مع بعضها لتحقق التنمية المنشودة للقرية .
- **الاستراتيجيات القطاعية:** استراتيجيات غير مناسبة لإصلاح الريف والتي تهتم بقطاع واحد وتمهل القطاعات الأخرى أي هناك حاجة إلى استراتجيات شاملة.
- **ملامسة نتائج العملية التنموية للواقع:** كي تكون اكثر اقناعا لأفراد المجتمع الريفي .
- **العمل على التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم:** من اجل الخروج بأفضل النتائج.

ويتوقف النجاح في تحقيق أهداف التنمية الريفية الشاملة، على دراسة المناطق الريفية في إطارها الجغرافي الاشمل، مع دراسة مشاكلها وخصائصها المتنوعة وتحقيق شمولية التكامل بين كافة قطاعات التنمية.
من جملة ما سبق يمكن القول بان التنمية الريفية الشاملة هى مجموعة من الخطط التي تنفذ في المناطق الريفية بقصد إحداث تغيرات في جميع الجوانب العمرانية الاقتصادية والاجتماعية، واحيانا يتم اعداد التنمية الريفية عبر أساليب تخطيطية عديدة أهمها التخطيط المكاني والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

١-١ المتطلبات الأساسية التنمية الريفية

ترتكز التنمية الريفية التقليدية على استغلال الموارد الطبيعية مثل الزراعة. ومع ذلك، فإن التغييرات في معدلات الإنتاج العالمية وزيادة التحضر قد غيرت طابع المناطق الريفية على نحو متزايد. [٤]
تحتاج التنمية الريفية إلى متطلبات أساسية تقوم عليها ويمكن بلورتها في الاتي:

- **توافر البيانات والمعلومات:** تحتاج عمليات التخطيط والتنمية الريفية إلى الكثير من البيانات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الإقليمي والمحلي.
- **توافر هيكل إداري مناسب**: لابد من تشكيل هياكل إدارية مناسبة تكون مسئولة عن توجيه التنمية الريفية على جميع المستويات المحلية والإقليمية والقومية .
- **توافر العدالة التنموية:** لكي تتحقق التنمية الريفية لابد ان يشعر الريفيون بقدر من العدالة بينهم وبين سكان المدن .
- **المشاركة الشعبية :** اشتراك كافة الجهات المعنية والاطراف المستهدفة في تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقييمها .
- **اللامركزية الإدارية:** يتطلب تحقيق التوازن الإقليمي ,نقل صناعة قرار التخطيط أو السلطة الإدارية من الحكومة المركزية إلى المنظمات والهيئات الحكومية او المستويات الإقليمية والمحلية فاللامركزية تعمل على تحقيق الاعتماد على الذات وديمقراطية صنع القرار والمشاركة الشعبية.
- **توافر الكفاءات:**تحتاج خطة التنمية الريفية إلى فريق عمل متكامل من مختلف التخصصات كالاقتصاد، والجغرافيا والانثروبولوجيا والعمران ، كما يحتاج إلى تنوع الكفاءات والخبرات. [٥]

١-٢اهداف التنمية الريفية الشاملة

يعيش في المناطق الريفية زهاء ٣,٤ مليار شخص، أي دون نصف سكان العالم بقليل. ويتواجد زهاء ٩٧ % من السكان الريفيين في العالم في البلدان النامية. وفي معظم البلدان، تكون مستويات الفقر أعلى في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية التي تتسبب في الهجرة اليها ، وتهدف تنمية الريف إلى الحد من هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، [٦] وزيادة الإنتاج بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف، والاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف، وتوفير فرص عمل جديدة ومتنوعة للسكان .وعلى هذا يمكن بلورة اهم الاهداف للتنمية الريفية الشاملة في الاتي :

- تطوير البنية العمرانية وتحسين شبكة الطرق الطرق ،و انشاء المدارس ،و المراكز ،و الوحدات الصحية للحد من انتشار الجهل و الأمية ،و الأمراض بين أهل الريف.
- حسن استثمار الأراضي الزراعية و استغلال الموارد الطبيعية لدعم عملية التنمية الريفية
- تطوير نمط المعيشة في الريف ،و ذلك من خلال الإعتمادعلى الوسائل الحديثة
- رفع المستوى الاقتصادي لسكان الريف و اشباع رغباتهم ،و حاجاتهم الأساسية .
- علاج المشكلات التي يعاني منها سكان الريف وتعزيز القضاء على الفقر في المناطق الريفية .
- توفير الاحتياجات الأساسية وتعزيز توفير الخدمات والحصول عليها كمقدمة لتحسين سبل العيش وكعامل تمكيني لمشاركة الناس في الأنشطة الإنتاجية . [٧]

١-٣ ابعاد التنمية الريفية الشاملة :

إن التنمية الريفية في مفهومها الواسع والشامل لها العديد من الابعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة، وتتمثل هذه الابعاد في الاتي:

- **البعد العمراني** : يهدف هذا البعد الى تهيئة البيئة العمرانية للقرية من خلال تطوير الوحدات السكنية وشبكة الطرق وشبكات البنية التحتية بما تحقق الاستقرار والامن للسكان وفى هذه الحالة يعتبر حجم التجمع العمرانى من اهم المحددات التي يمكن ان تؤثر في التنمية الريفية.
- **البعد الاقتصادي**: وتقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، وفي حال اذا كان المجتمع زراعيا فان التنمية الزراعية تشكل بعد اساسيا.
- **البعد الاجتماعي** :يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق تفعيل سياسات تعمل على زيادة فرص العمل الانتاجي، وتضييق الفوارق بين الفئات الاجتماعية في الريف، ، كما يعني بتوفير الخدمات وتوسيع فرص التعليم والتدريب وتنمية القدرات، وبالتالي فان هناك محددان رئيسيان لابد من وضعهم في الاعتبار وهما عدد السكان والخدمات.
- **البعد البيئي** : تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبعيية المتاحة من التدهور، وحسن استغلال هذه الموارد الطبعيية بالصورة التي تضمن استدامتها. [٨]

ويرى البحث ضرورة عدم اغفال المخطط لدور الاتصالية المكانية للتجمعات مع بعضها البعض او اتصاليتها بالتجمع الحضرى (المدينة)، ليتكامل مفهوم التنمية الشاملة بين الريف والحضر ولما يوفره المجتمع الحضرى من خدمات تتكامل مع الخدمات الريفية ويؤثر في ذلك أيضا درجة التباعد المكانى.

٢- التنمية الريفية الاقليمية و تقييم القرى الريفية في اطارها الاقليمي :

لا يمكن فهم التنمية الريفية على أنها ظاهرة ولا يمكن ممارستها في نهج التنمية التشاركية ودون النظر أيضًا في الإطار المرجعي الإقليمي، والحياة الريفية ظاهرة معقدة، تكون فيها الأجزاء الأساسية هي التفاعل المباشر الذي يتمثل في المجتمع المحلي والتفاعل غير المباشر الذي يتمثل في النطاق الاقليمي. [٩]

٢-١ التنمية الريفية الاقليمية: المفهوم والعلاقة:

هي مفهوم يتعلق بتوجيه تصميم وتنفيذ التنمية الريفية في اطار المستوى الإقليمي، حيث يكون معنيا بمخططي ومنفذي برامج التنمية الريفية وكذلك صانعي القرارات في الحكومات اللامركزية . [١٠]

بمعنى اخر فهو مفهوم يتعلق بتحقيق التنمية الريفية في اطار اقليمي عند التصميم او التنفيذ من اجل تحقيق "تحسين دائم للظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية مع الأخذ في الاعتبار الفئات السكانية الاكثر فقرا، ويتمحور مفهوم (RRD) * في الاتي :

- توفير فرص أفضل (وتقليل المخاطر) من خلال تعزيز الابتكارات والتطوير المؤسسى.
- توفير خدمات أكثر ملاءمة من خلال الإصلاحات المؤسسية على المستوى الإقليمي.
- تمكين الناس وخاصة الفئات المحرومة ، من الاستفادة بشكل أفضل للامكانات المتاحة. [١١]

وفي ضوء ما سبق يتضح ان التنمية الريفية تتطلب اتباع نهج إقليمي، حيث انه القادر على عمل الاصلاحات بشكل شامل ومتكامل وتقديم حوافز فعالة، كما ان التنمية على مستوى الاقليمي هي التي تمكن معظم الناس في المناطق الريفية - وخاصة فقراء الريف- من استغلال الامكانات ومواجهة التحديات.

وكذلك فان هذا المستوى يمكنه إيجاد الحلول المناسبة التي يمكن أن تأخذ البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية في الاعتبار. وعلى عكس النهج المحلي، فان الاستراتيجيات الإقليمية تنظر إلى النطاق الاشمل لأنظمة السوق وتوفير الخدمات والأنظمة البيئية ، مما يزيد من قابلية التعاون , ولتحقيق أقصى فاعلية ، يجب أن يكون النهج الإقليمي حلقة وصل بين المستوى القومي والمستوى المحلي .

وفي انجلترا تم إنشاء وكالات التنمية الإقليمية (RDAs) بموجب قانون وكالات التنمية الإقليمية لعام ١٩٩٨ لتعزيز التنمية الاقتصادية للاقاليم الإنجليزية. وكان عمل التنمية الريفية جزءًا من "مهامهم المؤسسية". كانت إحدى المهام الاساسية لـ RDAs هي وضع استراتيجيات اقتصادية إقليمية ، وتطلب إعداد هذه الاستراتيجيات أن تأخذ RDA في الاعتبار السمات الخاصة للمناطق الريفية في اقليمها. وهذا يعني أن RDAs أصبحت جهات فاعلة مهمة في تخطيط وتنفيذ سياسات التنمية الريفية في المناطق الإنجليزية.

هذا وقد تمت مراجعة السياسة الريفية في إنجلترا على نطاق واسع. في عام ١٩٩٩م، استعرضت وحدة الأداء والابتكار التابعة لرئيس الوزراء أهداف السياسات الريفية واقترحت تعزيز البعد الإقليمي لسياسة التنمية الريفية كجزء من الموجة الأولى من المشاريع. [١٢]

٢-٢ تقييم القرى الريفية في اطارها الاقليمي

انتهجت العديد من الدول تنمية الريف في إطار التخطيط الاقليمي، من خلال تقييم القرى لتحديد تصنيفها التنموي داخل اطارها الاشمل، حيث يتم في اطار اعداد المخطط الإقليمي دراسة الخصائص المميزة للنسق العمراني لمدن وقرى الاقليم وذلك من خلال تصنيف التجمعات العمرانية طبقاً للدور الوظيفي ومن ثم يتم تحديد مراكز التنمية الريفية، وفي ضوء ذلك يتم تقييم القرى وتحديد مدى قابليتها للتنمية، حيث يتم عمل تقييم بين كافة التجمعات الريفية محل الدراسة ويتم تصنيف القرى الى الاتي :

- قرى اكثر قابلية للتنمية
- قرى ذات قابلية للتنمية
- قرى غير قابلة للتنمية

في ضوء التصنيفات الثلاثة السابقة يتم اختيار القرى الاكثر قابلية للتنمية كمراكز تنمية ريفية، واقتراح تركيز وتشجيع التنمية فيها لأنها تمتلك مقومات كبيرة حيال التنمية، كما تقع في موقع مركزي يتوسط عدداً من التجمعات الريفية، بحيث يتم ربط مراكز التنمية الريفية المختارة بمركز النمو المحلي على مستوى الإقليم بمحاور التنمية المكانية، وبحيث توفر هذه المراكز الريفية المختارة الخدمات الأساسية والخدمات العامة المناسبة لخدمة سكانها وسكان القرى الصغيرة المجاورة لها.[١٣]

٢-٣ معايير اختيار القرى الريفية المرشحة كمراكز تنموية

ان اختيار مراكز التنمية الريفية يتم وفق معايير محددة وهذه المعايير مبنية على اسس طبيعية وبشرية واقتصادية ووفقا لهذه الاسس يمكن ان يتم اختيار القرية التي تتمتع باكبر درجة ممكن قابلة للتنمية والتطور في ظل توافر المقومات والتغلب على المحددات والمعوقات التنموية.

*- Regional Rural Development (RRD)

وبناء على ماتم ذكره سابقا في ابعاد التنمية الريفية الشاملة فقد تم تحديد اهم المعايير التي يجب ان تؤخذ في الحسبان عند اختيار مراكز التنمية ما يلي:

أ- **حجم التجمع العمراني:** والذي يتمثل في مساحة الحيز العمراني للقرية.

ب- **حجم السكان:** والذي يتمثل في عدد سكان القرية الحالي.

ت- **شبكة الطرق :** يعتبر سهولة الوصول ودرجة التباعد المكانى للتجمع القروي عن التجمعات الرئيسية والفرعية مؤثراً بدرجة كبيرة في التقييم التنموي للقرية ويتم تحديد اطوال شبكة الطرق المؤدية الى القرية.

ث- **الخدمات العامة:** الوقوف على مدى توافر الخدمات وفقا لتصنيفاتها ومستوياتها بالقرية من حيث العدد.

ج- الاقتصاد المحلي : من حيث مساحة الاراضي المنزرعة التي تعتبر القوام الاقتصادي الرئيسي. [١٤]

وجدير بالذكر انه تُسهم مراكز التنمية الريفية المختارة في تحقيق التكامل بين المناطق الحضرية والريفية بما توفره من خدمات وأنشطة اقتصادية، بحيث تعمل كحلقة اتصال بين المناطق الريفية المنتجة ومناطق التسويق والتصنيع بالتجمعات الحضرية سواء كانت مركز نمو محلي .وتتلخص وظائف مراكز التنمية الريفية المقترحة في الاتي :

- دعم الصناعات الزراعية والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تتكامل مع الصناعات الكبيرة المتوطنة في الحضر، وتوفير بعض شركات تعبئة وتغليف وتسويق المنتجات الزراعية.
- دعم أنشطة الزراعة وتربية الثروة الحيوانية والدواجن، وتوفير الخدمات الزراعية للمزارعين، مثل إقامة (محطات البحوث والتجارب الزراعية - أجهزة تطوير نُظُم الري التقليدية - وحدات الرعاية البيطرية للثروة الحيوانية والدواجن والمناحل).
- توفير الخدمات العامة لخدمة سكانها وسكان القرى الصغيرة الواقعة في نطاق إشراف هذه المراكز الريفية، ومن أهمها (المراكز الإدارية – الخدمات الأمنية– الخدمات الصحية – المدارس الثانوية للبنين والبنات – مكاتب البريد والهاتف – الخدمات الترفيهية).
- توفير الأنشطة التجارية مثل الأسواق الأسبوعية وبعض أسواق تجارة الجملة والتجزئة.

٣- تصنيف التجمعات الريفية في ضوء منهج احصائي

يتم تحديد ملامح تنمية المناطق الريفية في الاقليم في ظل الظروف الحالية، من خلال تعدد الأساليب العلمية المختلفة التي سيتم تطبيقها، ويسمح باستخدام الأساليب العلمية الحديثة لتقييم التنمية الريفية وتصنيف القرى من منظور التطوير المتوقع في القطاعات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة لتلك التجمعات في اطارها الاشمل.

٣-١ منهجية تحديد القياس الكمي لتصنيف التجمعات الريفية

يتم جمع كافة البيانات المتعلقة بكل التجمعات القروية خاصة التي تتعلق ببعدها المكاني عن المراكز الحضرية الرئيسية وتوافر الخدمات وتصنيفها ومستوياتها وعدد السكان وتوافر المرافق الأساسية (كهرباء – مياه – صرف صحي – اتصالات)، ويتم استخدام أسلوب النموذج الكمي لقياس مدى التفاعل بين التجمعات العمرانية داخل حدود الاقليم بما يوضح هيكل التدرج الهرمي للتجمعات العمرانية بالاقليم، ويعتمد النموذج الكمي على تحديد وزن معياري لكل تجمع، ويتم تحديد الوزن المعياري من خلال قياس متغيرات أساسية هي:

أ- **حجم السكان** : كلما كان حجم السكان فى قرية ما اكبر من القرى الاخرى كلما كانت هناك افضلية في اختياره كمركز نمو، ويتم **قياس الحجم السكاني للتجمعات الريفية من خلال** اعتماد المعيار الذي سيُقاس عليه الحجم السكاني مثل عدد السكان الذين تتوافر لهم خدمة صحية وهي خدمة صحية لكل (٥٠٠٠ نسمة) بالمناطق النائية، وعلى ذلك فسوف تكون وحدة قياس السكان واحد وزن معياري لكل (٥٠٠٠ نسمة) من إجمالي عدد السكان، وناتج قسمة عدد سكان كل تجمع عمراني على (٥٠٠٠) سوف يعطي الوزن المعياري لمتغير حجم السكان بالتجمعات العمرانية، وسيتم وضع وزن معياري مقداره (١) لكل تجمع أقل من (٥ الاف نسمة). [١٥]

$$\text{الوزن المعياري للسكان} = \frac{\text{عدد سكان التجمع العمراني}}{٥٠٠٠}$$

ب- حجم العمران : الذي يعتبر من المعايير المؤثرة في عملية التنمية، حيث يوجد علاقة طرديه بينها وبين قابلية التنمية، لانه كلما زادت مساحة الحيز العمران كلما زادت الحاجة الى توفير خدمات وتوطين مشروعات لسد الاحتياجات السكانية من العمل والخدمة حيث انه معلوم ان توفير الخدمات يرتبط بنطاق التاثير والتوزيع المكاني عمرانيا، ويتم ذلك من خلال حساب نسبة مساحة الحيز العمراني للقرية إلى نسبة اجمالي مساحة عمران الاقليم ونموذج التركز أو التوطن،وهو من النماذج التي ترتكز بدورها على عمليات الإحصاء الوصفي لتقدير مثالية أو عدالة توزيع متغير ما بالنسبة لمتغير آخر. [١٦] لحساب الوزن المعياري للعمران نتبع الاتي :

١. حساب النسبة المئوية للمتغير (الحيز العمراني) من اجمالي كتلة العمرانية للقرية.
٢. حساب النسبة المئوية (للحيز العمراني) من اجمالي المساحة على مستوى عمران الاقليم.
٣. -حساب الفرق المطلق بين النسبتُين اعلاه بغض النظر عن الاشارة.
٤. نطبق صيغة دليل (نسبة) التركز وهو:

IC=1/2 Sums(X-y)

IC = الوزن المعياري العمراني
X = نسبة مئوية متغير ١
Y = نسبة مئوية متغير ٢

$$\text{الوزن المعياري للعمران} = \frac{\text{مجموع الفروق المطلقة بين النسب المئوية لمتغيرين}}{٢}$$

ت- الخدمات العامة: الوقوف على مدى توافر الخدمات وفقا لتصنيفاتها ومستوياتها بالتجمع العمراني من حيث العدد يعتبر امرا حيويا في التنمية لان هناك علاقة ايجابية بين توافر الخدمات وعملية التطوير بالقرية.

ويتم قياس مدى توافر الخدمات العامة بالتجمعات الريفية من خلال تقسيم الخدمات العامة إلى ثلاث فئات رئيسية طبقاً لطبيعة كل خدمة ومستواها وذلك لقياس الوزن المعياري وفقاً لمدى توافر الخدمات العامة بها ودورها داخل النظام العمراني بالاقليم ، وهذه الفئات هي:

- **الفئة الأولى:** وتضم المستوى الاعلي في الخدمات مثل (المستشفيات – الأمن والشرطة – الدفاع المدني – الخدمات المحلية – المدارس الثانوية – المعاهد التعليمية– الجوامع) ويتم قياسها بثلاثة أضعاف عددها الفعلي داخل التجمع العمراني.
الوزن المعياري للخدمات في هذه الفئة = (٣X عدد الخدمات الفعلي).
- **الفئة الثانية:** وهذه الفئة تضم (المراكز الصحية – خدمات المجمعات القروية – مسجد الجمعة – المدارس المتوسطة)، وسيتم قياسها **بمضاعفة** عددها الحقيقي بالتجمع العمراني.
الوزن المعياري للخدمات في هذه الفئة = (٢X عدد الخدمات الفعلي).
- **الفئة الثالثة:** وتضم (المدارس الابتدائية - المساجد المحلية)، ويكون وزنها المعياري مساوي لعددها الفعلي بالتجمع العمراني، ويكون الوزن المعياري للخدمات في هذه الفئة = (١X عدد الخدمات الفعلي).

ث- سهولة الوصول : توجد علاقة بين سهولة الوصول الى التجمع الريفي وفرص تنميتها ولقد وضع هذا النموذج من قبل Shimbel ويسمى باسم "نموذج شمبل" ويستخدم لتقدير سهولة الوصول إلى نقطة ما بالنسبة للنقاط الأخرى التي تقع داخل الإقليم، وكلما كانت القيمة الناتجة عن تطبيق هذا النموذج قليلة عبر ذلك عن سهولة وصول عالية أو كبيرة باتجاه هذه النقطة، وضع هذا النموذج من قبل Shimbel ويسمى باسم "نموذج شمبل" ويستخدم لتقدير سهولة الوصول إلى نقطة ما بالنسبة للنقاط الأخرى التي تقع داخل الإقليم، وكلما كانت القيمة الناتجة عن تطبيق هذا النموذج قليلة عبر ذلك عن سهولة وصول عالية أو كبيرة باتجاه هذه النقطة ويتم حساب ذلك من خلال المعادلة الاتية. [١٧]

$$Agi = \sum_{i=1}^{n} dij$$

Agi = سهولة الوصول الى نقطة معينة
dij = المسافة الاقصر بين النقطة (i) والنقطة (j)
n = عدد النقاط او المواقع التي يمكن ان تصل الى النقطة (i)

ج- **قياس درجة التباعد المكاني للتجمعات الريفية:** نظراً لوجود علاقة تبادلية بين التجمعات الريفية وتباعدها المكاني من المدن الرئيسية التي تخدمهم لذا يتم رصد هذا التباعد المكاني لقياس نسبة التركز والارتباط المكاني.
ويعتمد هذا المعيار على أن التجمعات الريفية البعيدة عن المدن الرئيسية تحتاج إلى توجيه عمليات التنمية إليها، فكلما زاد التباعد المكاني كلما زاد الوزن المعياري، وذلك وفقاً للعلاقة التالية مع تقريب الرقم الناتج لأقرب رقم صحيح. [١٨]

$$\text{الوزن المعياري} = \frac{\text{المسافة بين التجمع العمراني المُراد قياسه وأقرب مدينة رئيسية تقدم له الخدمات}}{\text{المسافة المثلى للحصول على الخدمات الحضرية}}$$

ح- **الاقتصاد المحلي** : يعتبر دراسة النشاط الاقتصادي الذي ترتكز عليه التجمعات الريفية محورا هاما في عمليات التنمية، ومن اهم الانشطة السائدة في تلك التجمعات، هو النشاط الزراعي ومن ثم يتم حساب الوزن المعياري للمساحة المنزرعة بالقرية، وكلما كانت اكبر كلما زادت فرص التنمية بها مع عدم اغفال باقى الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على النشاط الزراعى كالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، ويتم قياسها من خلال الاتي : [١٩]

$$\text{الوزن المعياري} = \frac{\text{المساحة المنزرعة للقرية}}{\text{جملة المساحة المنزرعة على مستوى الاطارالاشمل}}$$

وتعتبر الطريقة السالف ذكرها احدى الطرق الحسابية التي تستخدم في عمليات التصنيف وتعتمد عملية التقييم والتصنيف للتجمعات الريفية على:

١. حصر عدد السكان الحالي للقرية الرئيسية وتوابعها
٢. تحديد مساحة الحيز العمراني للقرية .
٣. حصر عدد الخدمات المتوطنة بالقرية الرئيسية وتوابعها
٤. حساب اطوال الطرق الخارجية للقرية.
٥. تحديد مساحة الاراضي المنزرعة داخل كردون القرية وتوابعها .

٣-٢تحديد مراكز التنمية الريفية والقرى ذات القابلة للتنمية :

يتم تحديد مدى قابلية قرى الاقليم للتنمية بشكل تفصيلي وأهميتها النسبية سواء من حيث عدد السكان أو مساحة الحيز العمراني للقرية أو توافر الخدمات العامة او اطوال شبكة الطرق التي تحقق سهولة الوصول للقرية، ومساحة الاراضي المنزرعة التى تعبر عن حجم وقوة الاقتصاد المحلي للقرية، وذلك في إطار مسح القرى بجمع كافة البيانات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية، وذلك للاستفادة منها في تحديد القرى الأكثر قابلية للتنمية، للتركيز عليها في مراحل التنمية المستقبلية، ولتكون أساساً لاختيار مراكز الخدمات الريفية ومراكز الخدمات الفرعية كإحدى سياسات تحقيق استراتيجية التنمية الشاملة للاقليم، وفي اطار استخدام الطريقة الحسابية التي يمكن من خلالها توثيق النتائج بشكل رقمي وعلمي، وفي ضوء ماسبق يتم تصنيف التجمعات الريفية من حيث قدرتها وقابليتها التنموية إلى ثلاث فئات كما يلي:

أ- **مراكز التنمية الريفية وهي** القرى الأكثر قابلية للتنمية: وتضم القرى الرئيسية ذات الوزن المعياري (المرتفع)، وهي تجمعات عمرانية ريفية يتم تحديدها في ضوء مجموعة من المعايير التخطيطية لتصنيف قرى الإقليم من حيث مدى قابليتها للتنمية، ويتم اقتراح مراكز التنمية الريفية في المخطط الإقليمي من أجل توفير الخدمات الأساسية لسكان المناطق الريفية والأنشطة التنموية والاقتصادية الداعمة لها.

ب- القرى ذات قابلية للتنمية: وتضم القرى التابعة ذات الوزن المعياري (المتوسط) وهي تجمعات عمرانية ريفية تضم عدد سكان صغير نسبياً وتوجد بها بعض الخدمات مثل المساجد والمدارس الابتدائية وتعمل في الأنشطة الزراعية، وتمتلك هذه القرى بعض مقومات النمو والاستمرار من حيث الموقع أو عدد السكان وسوف تعتمد هذه القرى على القرى الأكثر امتلاكاً لمقومات التنمية (السالف الإشارة إليها).

ج- القرى غير القابلة للتنمية: وتضم التجمعات التابعة (نجوع – كفور –عزب) ذات الوزن المعياري (ضعيف)، وهي تجمعات عمرانية ريفية صغيرة من حيث عدد السكان وتفتقر إلى وجود الخدمات العامة ولا تمتلك أي مقومات اقتصادية للتنمية والاستمرار، ويقترح عدم التوسع العمراني لهذه القرى وذلك منعاً لتشتيت جهود التنمية وتقليل الإنفاق الحكومي على توصيل الخدمات والمرافق إلى تجمعات عمرانية صغيرة جداً لا تمتلك مقومات النمو والاستمرار.

٤- منهجية الدولة المصرية في تنمية القرى الريفية

ينقسم النمط العمران المصري الى عمران حضري يضم ٢١٦ مدينة، وعمران ريفي يضم حوالي٤٧٤١ قرية, و(٣٠٨٨٨) عزبة وكفر ونجع، وتعتبر نسبة سكان الريف في محافظات الصعيد والدلتا اعلى من نظيرتها في باقي انحاء الجمهورية. [٢٠] ، كما يوضح شكل (١) نسبة السكان في الريف في مصر في الفترة (١٩٩٦- ٢٠١٧) التي تتراوح من ٥٧,٤ % - ٥٧,٨٪ من جملة السكان في مصر وهذا مؤشر يوضح ان هناك حجم من السكان يتجاوز النصف يعيشون في التجمعات الريفية، كما ان هناك استقرار في نسبة السكان الريف بالنسبة للجمهورية بل وزيادتها خلال العقدين الماضيين.

٤-١ مشكلات القرى الريفية فى مصر

أن العقود الأخيرة شهدت مزيدًا من المشكلات للقرية المصرية حيث تعانى القرى الريفية فى مصر من الزحف العمراني علي الاراضي الزراعية بسبب زيادة السكان وتراجع إنتاج القرية بفعل تآكل الأرض الزراعية، فالتوسع العمرانى يقضى كل عام على أربعين ألف فدان من الأرض الزراعية السوداء التى شكلها طمى نهر النيل عبر آلاف السنين .

ولعل اهم المشكلات التي تواجه القرية المصرية هو سوء التوزيع الجغرافى للخدمات والمشروعات الاستثمارية سواء على مستوى القرية ذاتها او على مستوى الوحدة المحلية الى ان نصل الى مستوى المركز، وقد يرجع ذلك الى عدم اعتماد منهجية التخطيط الاقليمى كاحد المنهجيات التي تم اتباعها في غالبية المشروعات التي قامت بها الدولة، وفيما يلى توضح مختصر لأهم الاسهامات التي قدمتها مشروعات الدولة الخاصة بتطوير القرى.

شكل (١) التوزيع النسبي لسكان الريف على مستوى الجمهورية
المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠١٨م

٤-٢ منهجية الدولة في التنمية الريفية

ظهر اهتمام الدولة بتنمية القرية المصرية في القرن الماضي حينما صدر القرار الجمهوري رقم ٩٨١ لسنة ١٩٧٣ بانشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، ثم توالت عمليات التنمية من خلال برامج تنموية اخرى مثل البرنامج القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية, ومشروع اعداد المخططات الاستراتيجية والتفصيلية للقرى الذي كان من اهم اهدافه مايلي:

- تحسين مستوى خدمات البنية الأساسية.
- تحسين مستوى الخدمات العامة.
- تحسين مستوى الدخول، والاستفادة من كل معطيات التنمية الاقتصادية زراعياً وصناعياً وتجارياً وسياحياً وخدمياً، واستخدام أساليب إنتاج متقدمة فنياً تتوافق مع البيئة، وتحفظ حق الأجيال القادمة في الرصيد المتوارث من الموارد الطبيعية والمادية.
- تدعيم مؤسسات المشاركة الشعبية.

وفي ضوء الأهداف السابقة تم اعداد مخططات استراتيجية وتفصيلية للقرى وتفعيل دور " المشاركة الشعبية " لمواطني القرى والتي يمكن أن تختلف صورها وأشكالها في قرية عن أخرى أو محافظة عن أخرى بحسب رؤية الناس أنفسهم

واختيارهم ويتضمن إجمالي فترة تنفيذ البرنامج لتنمية وتطوير عدد ٤٧٤١ قرية بالإضافة لتوابعها البالغ عددها ٣٠٨٨٨ عزبة ونجع (١٦ عام مالي) وتنتهي بنهاية العام المالي ٢٠٣٠/٢٠٢٩م. [٢١]
واللافت للنظر في هذا المشروع انه قد تمت دراسة القرى من منظور شبه اقليمى على مستوى الوحدة المحلية وتم اعداد مسمى لمخطط استراتيجى على مستوى الوحدة المحلية الا انه قد افتقر الى التعمق في الدراسة نظرا لعدم تركيز المشروع عليه ويتضح ذلك من الشكل (٢) كاحد نماذج المخرجات التي تم التوصل اليها في المشروع.

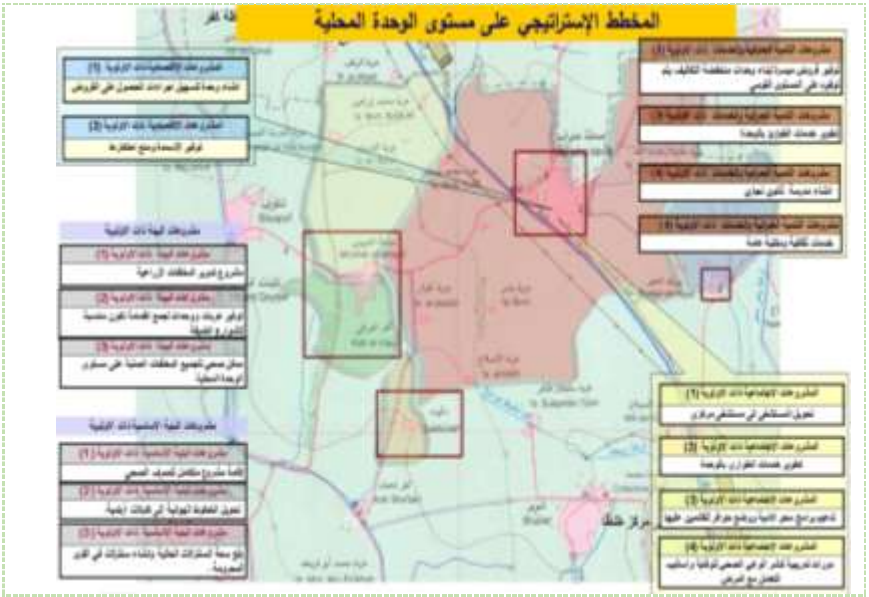

شكل (٢) اعداد المخطط الاستراتيجي العام للوحدة المحلية منوف

المصدر:مشروع اعداد المخطط الاستراتيجي للوحدة المحلية منوف

٤-٣ تحليل منهجية الدوله في تنمية القرى:

من خلال دراسة وتحليل المحاولات التى قامت بها الدولة لتنمية القرى المصرية اتضح الاتي:

- **عدم تقييم القرى تنمويا وتحديد مدى قابليتها للتنمية** : لقد تمت دراسة كل القرى الريفية في مصر بنمط واحد ولم يتم التفرقة في دراستها بين القرى التي بها مقومات تنموية والاخرى التي تفتقر اليها.
- **عدم دراسة النطاق الاشمل للقرى عند اعداد مخططاتها**: تمت دراسة القرى في نطاقها المحلي فقط ولم تكن هناك اى دراسة اقليمية لتلك القرى مما كان لها الاثر الواضح في التفكير فقط داخل حدود حيز القرية الذي بدوره جعل مخرجات المخطط التنموية فقيرة وغير مقنعة في كافة القطاعات التنموية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية.
- **زيادة مشكلات التعدي على الاراضي الزراعية** :نظرا لعدم وجود اليات حقيقة وبدائل منطقية لاستيعاب الزيادة السكانية لكل القرى، فكانت النتيجة هو استمرار السكان في البناء على الاراضي الزراعية وخاصة في الفترة (٢٠١١- ٢٠١٣م) التي زادت فيها نسبة التعدي في ظل انشغال الدولة في معالجة الاحداث السياسية التى اعقبت ٢٥ يناير.
- **عدم توطين مشروعات اقتصادية داعمة للقرى بشكل فعال** :بالرغم من اعداد دراسات اقتصادية لكل قرية والتي نتج عنها اقتراح العديد من المشروعات التنموية والخدمية لكل قرية الا انها لم تنفذ لانها لم تكن ذات بعد اقتصادي حقيقي ولم تكن محددة ومتسقة مع التدرج العمراني والسكاني للقرى داخل الاطار الاقليمي والجغرافي الواحد .

افتقرت كل الجهود السابقة على الاعتماد على نهج التخطيط الاقليمى وان كان السبب في ذلك يرجع الى عدم وجود مخططات إقليمية للكثير من المحافظات حيث ان اعداد المخططات الإقليمية للمحافظات بدأت كمرحلة لاحقة لاعداد المخططات الاستراتيجية للفترة والخطط التنموية التي أعدتها الدولة لتنمية القرى ماعدا الخطة الاستراتيجية للتنمية الريفية الشاملة حتى ٢٠٣٠م.

٥- تقييم التجمعات الريفية في مركز بنها(دراسة حالة)

من خلال المنهج التالي سوف تقوم الدراسة بقياس مدى قابلية قرى الاقليم للتنمية بشكل تفصيلي وأهميتها النسبية سواء من حيث عدد السكان أو الموقع الجغرافي للقرية أو توافر الخدمات العامة أو المرافق، وذلك في إطار مسح القرى بجمع كافة البيانات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية، وذلك للاستفادة منها في تحديد القرى الأكثر قابلية للتنمية، للتركيز عليها في مراحل التنمية المستقبلية، ولتكون أساساً لاختيار مراكز الخدمات الريفية ومراكز الخدمات الفرعية كإحدى سياسات تحقيق استراتيجية التنمية الشاملة للإقليم .

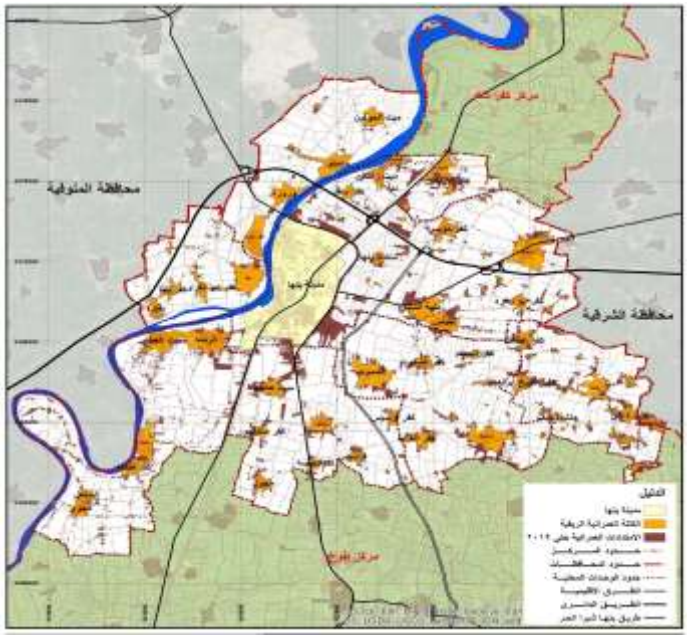

خريطة (٤) مدينة مركز بنها والقرى التابعة لها

وقد تم الاستعانة بالخريطة العمرانية لمحافظة القليوبية والتي انتجتها الهيئة العامة للتخطيط العمرانى مع الاستعانة بتقارير اعداد المخططات الاستراتيجية لإتاحة البيانات التي تمت عليها الدراسة لكافة التجمعات العمرانية الريفية بمركز بنها محافظة القليوبية، وتم التحديث لعام ٢٠١٨م، (عدد ونوع الخدمات العامة والرئيسية المتوفرة عام ٢٠١٨م)، من مساجد ومدارس ومراكز رعاية صحية أولية وغيرها - المسافة بين التجمعات العمرانية ومدينة بنها - عدد سكان التجمعات العمرانية سنة ٢٠١٧م - المرافق العامة المتوفرة وأهم الأنشطة الاقتصادية الرئيسية بكل تجمع) مما يعطي صورة واضحة عن ما يحتويه كل تجمع سكاني وعمراني من سكان وخدمات ومرافق وأنشطة ويوضح الشكل (٤) أماكن التجمعات العمرانية الحضرية والريفية على مستوى مركز بنها.

وسوف يتم استخدام أسلوب النموذج الكمي لقياس مدى التفاعل بين التجمعات العمرانية داخل حدود مركز بنها بما يوضح هيكل التدرج الهرمي للتجمعات العمرانية ، حيث بلغ عدد التجمعات ذات القابلية للتنمية حوالي (٤٠) قرية ام وقرية تابعة، ويعتمد النموذج الكمي على تحديد وزن معياري لكل تجمع، وهذا الوزن المعياري ناتج من قياس متغيرات أساسية هي:

- قياس الحجم السكاني للتجمعات الريفية.
- مدى توافر الخدمات العامة الأساسية.
- قياس حجم العمران.
- سهولة الوصول الى القرية .
- قياس حجم الاقتصاد المحلي.

٥-١ تحديد أبعاد القياس الكمى للقدرات التنموية لقرى مركز بنها

يتم تحديد القياس الكمي للقدرات التنموية لقرى مركز بنها في ضوء حساب الاوزان المعيارية لاهم العناصر المكونة لها والتي تتمثل في (السكان – الخدمات – التباعد المكاني - المرافق – العمران - حجم الاقتصاد) وبيانها تفصيلا كما يلي :

أولا: الوزن المعيارى للسكان

يقيس المعيار الحجم السكاني والذى يقدر بعدد السكان الذين تتوافر لهم خدمة صحية وهي خدمة صحية لكل (٥٠٠٠ نسمة) بالمناطق النائية، وعلى ذلك فسوف تكون وحدة قياس السكان واحد وزن معياري لكل (٥٠٠٠ نسمة) من إجمالي عدد السكان، وناتج قسمة عدد سكان كل تجمع عمراني على (٥٠٠٠) .

ثانيا: الوزن المعيارى للخدمات

يتم تقسيم الخدمات العامة إلى ثلاث فئات رئيسية طبقاً لطبيعة كل خدمة ومستواها وذلك لقياس الوزن المعياري للتجمعات العمرانية وفقاً لمدى توافر الخدمات العامة بها ودورها داخل النظام العمراني بالاقليم وهى:

- **الفئة الأولى:** وتضم هذه الفئة (المستشفيات العامة – الأمن والشرطة – خدمات مدنية – الخدمات الادارية – المدارس الثانوية – المدارس الفنية – سنترال- النوادي الرياضية – وحدات بيطرية)، وهذه الفئة يتم قياسها بثلاثة أضعاف عددها الفعلي بالتجمع العمراني.
- **الفئة الثانية:** وهذه الفئة تضم (مستشفيات قروية – المدارس الاعدادية – مراكز شباب – مكتبات – مكتب بريد – وحدة اجتماعية – جمعية زراعية)، وسيتم قياسها بمضاعفة عددها الحقيقي بالتجمع العمراني.
- **الفئة الثالثة:** وتضم (المدارس الابتدائية – وحدات صحية - ملاعب)، ويكون وزنها المعياري مساوي لعددها الفعلي بالتجمع العمراني.

ثالثا: الوزن المعيارى للتباعد المكانى للتجمعات :يقيس المعيار البعد بين قرى مركز بنها وعددها أربعون قرية ومدينة بنها بإعتبارها حضر المركز، وذلك عن طريق حساب مجموع أطوال الموصلة بين التجمع الريفى وحضر المركز مقسوما على ٥٠٠٠، حيث يمثل (٥٠٠٠) قيمة تقابل ٥ كم وهى المسافة التى يفضل توافر الخدمات الحضرية فى نطاقها وقد تم تجاهل محدد سهولة التواصل نظرا لعدم توافر بيانات كافية دقيقة يمكن القياس عليها.

رابعا: الوزن المعيارى لخدمات المرافق الاساسية : يقيس المعيار برصد توافر مرفقى مياه الشرب والصرف الصحى لكل تجمع، وقد وضعت درجتين لتوافر كل مرفق منهما فى كل تجمع من تجمعات مركز بنها الريفية.

خامسا: الوزن المعيارى للعمران فى التجمعات الريفية : يقيس المعيار تركز العمران فى كل قرية بالنسبة لإجمالى مساحة النطاق الاشمل والذى يتمثل فى مساحة مركز بنها كاملا، وتم قياس المعيار من خارج قسمة (مساحة الكتلة العمرانية للقرية / مساحة الحيز العمرانى للقرية) على (مساحة الحيز العمرانى للقرية/ إجمالى مساحة المركز) مقسوما على (٢)، ولتصحيح القيمة العشرية تم ضرب خارج القسمة فى (١٠٠) ليصير عددا صحيحا يشير الى أهمية العامل فى قياس درجة التنمية الكامنة.

سادسا: الوزن المعيارى لإقتصاد التجمعات الريفية :يقيس المعيار تركز الموارد الاقتصادية فى كل تجمع عمرانى ريفى فى مركز بنها، وهو يشير الى نسبة مساحة الاراضى الزراعية داخل الحيز العمرانى للقرية إلى مجموع مساحات الاراضى الزراعية لكامل المركز، ولتصحيح القيمة العشرية تم ضرب خارج القسمة فى (١٠٠) ليصير عددا صحيحا يشير الى أهمية العامل فى قياس درجة التنمية الكامنة. ويتنقل البحث فى الجزء التالى الى رصد الابعاد العمرانية الستة لقرى مركز بنها الاربعين.

٢-٥ الاوضاع العمرانية للتجمعات الريفية بمركز بنها:

رصد البحث بعض الاوضاع الشاملة لتجمعات مركز بنها الريفية عن طريق الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المعنى برصد التعدادات السكانية للتجمعات العمرانية بالاضافة الى أعداد الخدمات وأحجامها وفئاتها فى كل تجمع، بالاضافة الى الاستعانة بالخريطة العمرانية لمحافظة القليوبية والتي انتجتها الهيئة العامة للتخطيط العمرانى مع الاستعانة بتقارير اعداد المخططات الاستراتيجية لإتاحة البيانات التي تمت عليها الدراسة لكافة التجمعات العمرانية الريفية بمركز بنها محافظة القليوبية، والجدول رقم (١) يوضح التوزيع العددي والمساحي لعناصر التنمية على مستوى قرى مركز بنها لتقييم القدرات التنموية. [٢٢]

جدول (١) التوزيع العددي والمساحي لعناصر التنمية الرئيسية على مستوى قرى مركز بنها

القرية	عدد السكان (نسمة)	الكتلة العمرانية للقرية (م٢)	الحيز العمرانى للقرية (م٢)	مساحة المزروعات (م٢)	توفر المرافق
كفر الجزار	23905	651119	3182477.08	2196776	محطة صرف
دملو	13183	520714	8507044.36	7228806	محطة مياة
ورورة	12723	464704	1547589.56	896357.9	محطة صرف
بتمدة	10536	460577	5178143.93	4264407	محطة صرف
جزيرة بلى	4784	193609	5517570.90	4315789	محطة مياة

القرية	عدد السكان (نسمة)	الكتلة العمرانية للقرية (م٢)	الحيز العمرانى للقرية (م٢)	مساحة المزروعات (م٢)	توفر المرافق
كفر عطالله	7679	252850	3121122.19	2566797	محطة صرف
كفر الشيخ ابراهيم	5993	221060	1597127.28	1303859	محطة مياة
منشأة ابو دياب	2180	84109	2002263.78	1796841	0
بطا	20591	722486	5461488.49	3965949	محطة صرف+ ١ مياه
بقبرة	5066	251191	2139994.37	1626982	محطة مياه
كفر ابو ذكرى	4144	245678	1989509.33	1532876	محطة صرف
كفر بطا	3527	192522	3445995.32	2880173	0
شبلنجة	21180	1058931	12261304.50	10119266	محطة صرف+ ١ مياه
كفر ابو زهرة	4302	191716	2080087.61	1761733	0
كفر مويس	8274	324593	1497055.04	1064677	محطة مياه
كفر نقباس	11292	498113	3294894.57	2628587	محطة صرف
منشأة بنها	5842	140945	7251544.57	6336932	0
منية السباع	15630	542953	4797413.99	3540932	محطة صرف+ ١ مياه
مرصفا	24814	776225	9803823.07	8406525	محطة صرف+ ١ مياه
الشموت	24717	795277	7508583.93	6322711	محطة مياه
كفر الحمام	1320	58931	2954026.90	2616179	0
كفر الشوت	5488	195178	520315.45	330287.5	0
كفر العرب	9468	318582	4600658.14	3906631	محطة صرف+ ١ مياه
سندنهور	7872	330314	4810892.52	4009703	0
كفر الحصة	3016	91176	643589.22	502767.3	0
فرسيس	4011	147180	3030213.00	2716257	محطة مياه
كفر سندهور	3283	128287	2278474.03	1771226	0
كفر فرسيس	4526	70624.83	2862204.70	2550616	0
ميت عاصم	10280	343556	5085170.50	3980801	محطة مياه
مجول	5842	239735	4283376.49	3703883	0
طحلة	13783	536935	5986789.38	4677350	محطة صرف+ ١ مياه
الرملة	25988	878527	4987116.09	3730840	0
ميت العطار	16007	678181	5120549.94	3784958	محطة صرف+ ١ مياه
الساحل	6856	176416	5393187.64	4176615	محطة مياه
دجوى	8720	279082	6815155.94	5862344	محطة صرف+ ١ مياه
كفر طحلة	5128	262102	1176297.03	722139.3	0
جمجرة	17879	164847	3480475.70	2380007	محطة صرف+ ٢ مياه
كفر الاربعين	1363	103936	3173480.95	2536899	0
كفر سعد	5775	148593	4975237.95	3676188	محطة صرف
ميت راضى	7776	212325	695067.98	390633.8	0

المصدر: الخريطة العمرانية لمحافظة القليوبية – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

كما تم مقارنة عدد السكان السابق بالشكل المقابل الذى يرصد الاحجام السكانية للتجمعات العمرانية الريفية بمركز بنها، وعند رصد الخدمات فى كل تجمع عمرانى كان لابد من توزيع الخدمات الى القئات الثلئصس اثة لتقييم الوزن المعيارى للخدمات فى كل تجمع.

بنتقل البعد بعد ذلك الى تقييم المقدرات التنموية الكامنة فى كل تجمع عمرانى ريفى بمركز بنها عن طريق عرض الاوزان النسبية لكل محدد من المحددات الستة ثم تقدير قيمة القدرة التنموية الكامنة لكل تجمع على حدة، والجدول التالى يوضح رصد الخدمات وفئاتها فى كل تجمع عمرانى بمركز بنها.

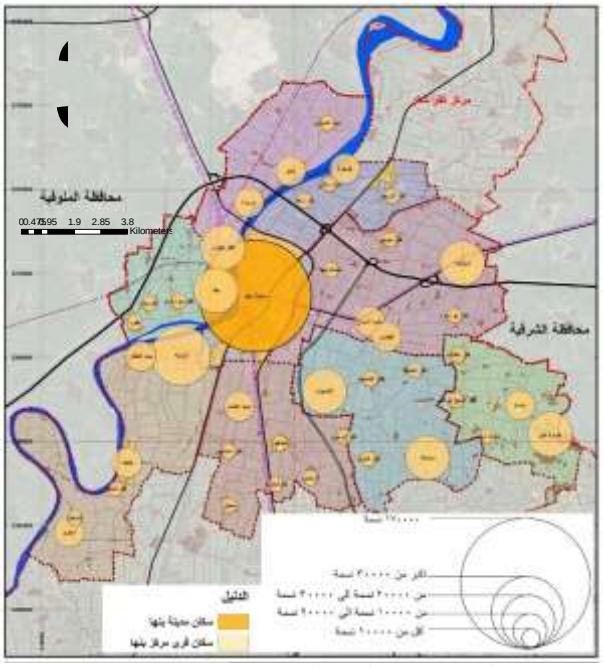

شكل (٥) حجم السكان لقرى مركز بنها عام ٢٠١٨
المصدر: الباحث من الخريطة العمرانية لمحافظة القليوبية – هيئة التخطيط العمرانى

جدول (٢) توزيع الخدمات على التجمعات القروية على مستوى قرى مركز بنها

الوحدة المحلية	القرية	خدمات تعليمية				خدمات صحية			خدمات ادارية	خدمات امنية	خدمات مدنية		خدمات الاتصالات		خدمات اجتماعية	خدمات رياضية وثقافية				خدمات زراعية	
		ابتدائي	اعدادي	ثانوي	ثانوي فني	وحدة صحية	مستوصف قروي	مستوصف عام	ادارة الوحدة المحلية	نقطة شرطة	نقطة اسعاف	نقطة مطافئ	مكتب بريد	مستراح	وحدة اجتماعية	ملعب	مركز شباب	نادي	مكتبة	جمعية زراعية	وحدة بيطرية
كفر الجزار	كفر الجزار	2	1						1		1		1		1		1	1		1	
	وروزة	2	1			1							1		1		1			1	
	دملو	2	1	1				1					1		1	1	1			1	
جمجرة	جمجرة	2	1			2			1				1	1			1	1		1	
	كفر الاربعين	1	1										1				1				
	ميت زاهي	1	1	1		1							1			2	1				
	كفر سعد	1	1														1				
طحلة	طحلة	4	2	1	1	1			1	1					1		2				1
	الرملة	3	2	1			1						1	1			1				
	دجوى	2	1			1	1						1	1							
	ميت المطار	2	2			1							1		1		1			1	
	الساحل	1	1			1											1				
	كفر طحلة	2	1			1							1		1		1	1			
بتمدة	بتمدة	3	1		1	1									1	1	1				
	جزيرة بلى	3	2			1							1	1			1				
	كفر الشيخ ابراهيم	1	1										1	1			1				
	كفر عطا الله	2	2			1										2	1			1	
	منشأة دياب	1	1										1								
مرصفا	مرصفا	3	2	1	1	1		1	1	1		1	1	1	1		1			1	
	الشموت	4	1			1							1	1						1	
	كفر الشموت	1				1							1		1					1	
	كفر العرب	1	1			1											1			1	
	كفر الحمام	1	1			1							1							1	
بهتا	بهتا	2	1			1			1				1	1	1		2			1	1
	كفر ابو زكري	1	1			1							1				1				
	كفر بهتا	2	1			1										1	1				
	بقيرة	2	1			1									1		1				
شبانجه	شبانجه	6	3	2	1	1			1	1			1	1	1	2	1			1	
	كفر موسى	2	1										1		1		1				
	ميت السباع	2	1	1		1									1	1	1			1	
	منشأة بنها	2	2			1							1				1			1	
	كفر ابو زهرة	1	1			1											1				
	نقباس	2	1			1					1					1	1				1
سنديون	سنديون	2	1	1		1					1	1	1	1						1	
	كفر الحصة	1	1														1			1	
	فرسيس	1											1							1	
	مجول	2	2			1							1	1	1	1	1			1	1
	كفر سنديون	1											1		1		1			1	
	ميت عاصم	2	1			1							1				1			1	
	كفر فرسيس	1											1				1				

المصدر: المخططات الاستراتيجية للقرى – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

٣-٥ الاوزان المعيارية للتجمعات الريفية بمركز بنها

تم تحديد الاوزان المعيارية للمحددات بالقرى بناء على تطبيق المعادلات السابق ذكرها سابقا لكل محدد من المحددات والمعلومات الواردة بالجدول رقم (١&٢) ومنها تم استنتاج البيانات الواردة بالجدول رقم (٣)

جدول (٣) تحديد قيم التنمية المتوقعة لقرى مركز بنها في ضوء الاوزان المعيارية

القرية	الوزن المعيارى للسكان	الوزن المعيارى للخدمات	الوزن المعيارى للتباعد المكانى	الوزن المعيارى لخدمات المرافق الاساسية	الوزن المعيارى للعمران ١٠٠*	الوزن المعيارى للمساحات المنزرعة (الاقتصاد) ١٠٠*	قيمة التنمية (متوسط الاوزان المعيارية)
كفر الجزار	4.78	21	0.4	2	9.4	1.6	39
دملو	2.64	19	1.1	2	0.7	5.1	31
وروزة	2.54	13	0.8	2	14.6	0.6	34
بتمدة	2.11	17	2.1	2	3.0	3.0	29
جزيرة بلى	1.00	15	2.5	2	0.2	3.1	24
كفر عطاالله	1.54	13	1.6	2	3.2	1.8	23

كفر الشيخ ابراهيم	1.20	10	1.6	2	6.5	0.9	22
منشأة ابو دياب	1.00	5	2.0	0	1.6	1.3	10
بطا	4.12	25	0.3	4	5.1	2.8	41
بقبرة	1.01	9	0.8	2	5.3	1.2	19
كفر ابو ذكرى	1.00	8	0.4	2	5.6	1.1	18
كفر بطا	1.00	8	0.5	0	1.8	2.0	13
شبلنجة	4.24	44	1.7	4	1.0	7.2	62
كفر ابو زهرة	1.00	4	1.6	0	4.0	1.2	12
كفر موبيس	1.65	10	1.2	2	10.4	0.8	26
كفر نقباس	2.26	14	1.0	2	6.7	1.9	28
منشأة بنها	1.17	14	0.6	0	1.0	4.5	19
منية السباع	3.13	15	0.9	4	4.3	2.5	30
مرصفا	4.96	36	1.7	4	1.3	6.0	54
الشموت	4.94	16	1.1	2	3.2	4.5	32
كفر الحمام	1.00	8	1.7	0	0.2	1.9	12
كفر الشوت	1.10	8	1.4	0	18.6	0.2	29
كفر العرب	1.89	10	1.8	4	2.2	2.8	23
سندنهور	1.57	21	1.2	0	2.1	2.8	29
كفر الحصة	1.00	7	1.4	0	6.9	0.4	16
فرسيس	1.00	5	1.7	2	1.6	1.9	13
كفر سندهور	1.00	9	1.3	0	2.2	1.3	14
كفر فرسيس	1.00	5	1.8	0	0.4	1.8	8
ميت عاصم	2.06	11	1.0	2	2.0	2.8	21
مجول	1.17	22	1.9	0	1.6	2.6	29
طحلة	2.76	30	2.0	4	2.8	3.3	45
الرملة	5.20	19	0.5	0	7.4	2.6	35
ميت العطار	3.20	15	0.8	2	5.2	2.7	29
الساحل	1.37	6	2.5	2	0.2	3.0	15
دجوى	1.74	12	3.1	4	0.2	4.2	25
كفر طحلة	1.03	13	3.2	0	10.8	0.5	29
جمجرة	3.58	21	1.5	6	1.4	1.7	35
كفر الاربعين	1.00	5	1.4	0	0.8	1.8	9
كفر سعد	1.16	5	0.9	2	0.1	2.6	12
ميت راضي	1.56	13	1.1	0	15.1	0.3	31

وبناء على جدول رقم (٣) الذي تم فيه تحديد قيم التنمية المتوقعة لقرى مركز بنها في ضوء الاوزان المعيارية فإن الشكل رقم (٦) يوضح متوسط الاوزان المعيارية لقرى مركز بنها

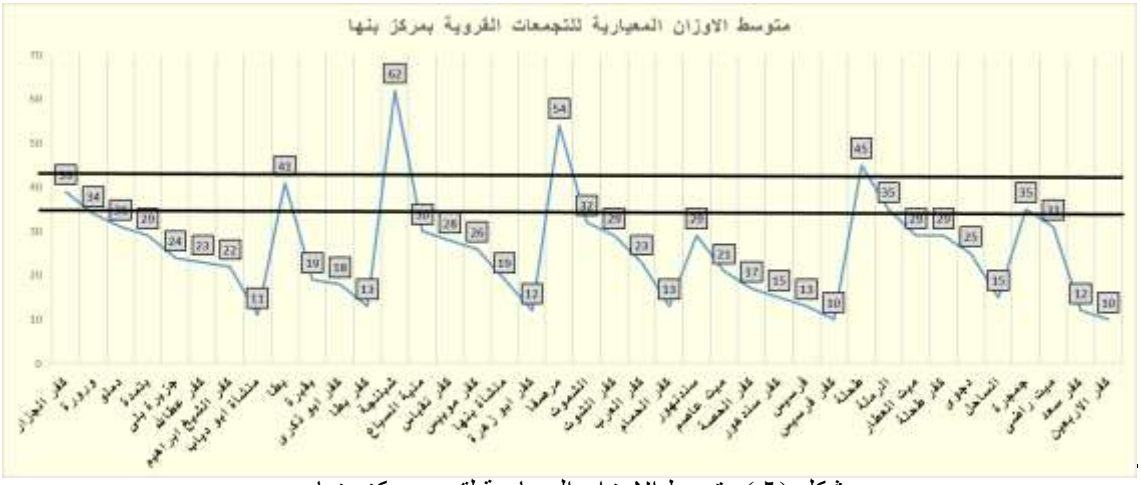

شكل (٦) متوسط الاوزان المعيارية لقرى مركز بنها

٤-٥ تقييم القرى وتحديد مدى قابليتها للتنمية:

بناءاً على بيانات الجدول (٣) الذي تم تحديد قيم التنمية لكل قرية تبين ان اقل قيمة للاوزان المعيارية كانت (٨) لقرية كفر فرسيس واعلى قيمة (٦٢) لقرية شبلنجة وقد تم حساب المتوسط القيم والانحراف المعيارى لها من خلال برنامج **SPSS** طبقا للجداول رقم (٤) و رقم (٥) و رقم (٦)

جدول رقم (٤) الاحصاءات الوصفية للقيم

	عدد القيم	اقل قيمة	اعلي قيمة	مجموع القيم	متوسط القيم	الانحرف المعيار ي
القيمة	٤٠	٨	٦٢	١٠٣٢	٢٥,٨	١١,٨٨

تم حساب المدى بين القيم (اعلى قيمة – اقل قيمة) وبلغت ٥٤ وحيث ان المطلوب تقسيم القرى الى ثلاث مستويات فقد تم حساب طول كل فترة طبقا للمعادلة التالية

طول الفترة = المدى / عدد الفترات (٥٤/٣) = ١٨

وبالتالي تم تقسيم الفترات على النحو التالى

- قرى غير قابلة للتنمية في الفترة من ٨ – ٢٥ وبلغ عددهم ٢٠ قرية.
- قرى قابلة للتنمية في الفترة من ٢٦- ٤٤ وبلغ عددهم ١٧ قرية.
- قرى اكثر قابلية للتنمية في الفترة من ٤٥ - ٦٢ وبلغ عددهم ٣ قرية.

وبمراجعة متوسطات كل فترة اتضح شدة التباين بين المتوسطات لكل فترة على النحو التالى (١٦,٧ – ٢٩,٢ – ٥٣,٦) حيث ان الفرق بين الفئة الأولى والثانية بلغ ٢٤,٤ والفرق بين الفئة الثانية والثالثة ١٢,٥ تباينت الفروق بين الفئات في الانحراف المعيارى لها ومعدل الخطأ المعيارى مما زيادة الفترات الطوليه بين الفئة الثالثة والثانية وكذلك الثانية والأولى للوصول لمعدل خطأ معيارى مقبول بمتوسط ثقة ٩٥٪ وبالتالي أصبحت الفئات على النحو التالى :

- قرى غير قابلة للتنمية في الفترة من ٨ – ٢٨ وبلغ عددهم ٢٢ قرية.
- قرى قابلة للتنمية في الفترة من ٢٩- ٣٥ وبلغ عددهم ١٣ قرية.
- قرى اكثر قابلية للتنمية في الفترة من ٣٩ - ٦٢ وبلغ عددهم ٥ قرية.

وبالتالي أصبحت المتوسطات للفئة من الأولى الى الثالثة هي (٤٨,٢ – ٣٠,٩ – ١٥,٢) وعليه أصبحت الفروق بين المتوسطات على النحو التالى:

- الفرق بين متوسط الفئة الاولى الثانية ١٥,٧.
- الفرق بين متوسط الفئة الثانية والثالثة ١٧,٢ .

الا انه عند مراجعة القرى مكانيا تبين تقارب قريتى كفر الجزار وقرية بطا الى حد يقرب من التلاحم مع وجود علاقة قوية بين قرية كفر الجزار ومدينة بنها من خلال الكوبرى الواصل بينهم على مجرى نهر النيل وبالتالي تم استبعاد قرية كفر الجزار من الفئة الثالثة ونزولها ضمن الفئة الثانية حتى وان كان ذلك اثر على زيادة الفروق بين المتوسطات الا انه راعى العوامل المكانية وبناء على ما سبق تم التقسيم وفقا للجدول رقم (٥).

جدول (٥) التوزيع العددي للقرى في ضوء التصنيف التنموي المتوقع

التصنيف التنموي للقرى	عدد القرى	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	تقدير المتوسط بفترة ثقة 95%	
					الحد الادنى	الحد الاعلي
قرى غير قابلة للتنمية	٢٠	١٥,٢٢	٥,٣	١,٢	**13.89**	**18.90**
قرى قابلة للتنمية	١٦	٢٨,٧	٣,٣١	٠,٨٢	**29.17**	**32.70**
قرى اكثر قابلية للتنمية	٤	٥٠,٥	٨,٥	٤,٩١	**32.53**	**74.79**
الاجمالي	٤٠	٢٥,٨	١١,٩	١,٩٠	**21.38**	**29.08**

جدول (٦) توزيع الاحصاءات الوصفية بالنسبة لمستوى التنمية

التصنيف التنموي للقرى	اقل قيمة	اعلى قيمة
قرى غير قابلة للتنمية	٨	٢٨
قرى قابلة للتنمية	٢٩	٣٩
قرى اكثر قابلية للتنمية	٤٠	٦٢
	٨	٦٢

ومن الجدول رقم (٦) تم تحديد تصنيفات القرى على مستوى مركز بنها وذلك كما يلي :

- **قرى غير قابلة للتنمية** (وتضم القرى ذات الوزن المعياري (٢٨ فاقل) وتشمل ٢٢ تجمع عمراني) وهنا يجب التأكيد على ان المقصود هو محدوديتها للتنمية .
- **قرى ذات قابلية للتنمية** (وتضم القرى ذات الوزن المعياري (٢٩ : ٣٩) وتشمل ١٤ تجمع عمراني).
- **قرى اكثر قابلية للتنمية** (وتضم القرى ذات الوزن المعياري (٤٠ فأكثر) وتشمل ٤ تجمعات عمرانية).

ويوضح الجدول رقم (٧) توزيع قرى مركز بنها طبقا للتنصيف والامكانية التنموية كما يلي

جدول (٧) توزيع قرى مركز بنها طبقا للتصنيف التنموى

الوحدة المحلية	القرية	تقييم التنمية	التصنيف التنموي
كفر الجزار	كفر الجزار	٣٩	قرى ذات قابلية للنمو
	دملو	٣١	قرى ذات قابلية للنمو
	ورورة	٣٤	قرى ذات قابلية للنمو
بتمدة	بتمدة	٢٩	قرى ذات قابلية للنمو
	جزيرة بلى	٢٤	قرى غير قابلة للنمو
	كفر عطاالله	٢٣	قرى غير قابلة للنمو
	كفر الشيخ ابراهيم	٢٢	قرى غير قابلة للنمو
	منشأة ابو دياب	١١	قرى غير قابلة للنمو
بطا	**بطا**	**٤١**	**قرى ذات قابلية للنمو**
	بقبرة	١٩	قرى غير قابلة للنمو
	كفر ابو ذكرى	١٨	قرى غير قابلة للنمو
	كفر بطا	١٣	قرى غير قابلة للنمو
شبلنجة	**شبلنجة**	**٦٢**	**قرى اكثر قابلية للنمو**
	كفر ابو زهرة	١٢	قرى غير قابلة للنمو
	كفر مويس	٢٦	قرى غير قابلة للنمو
	كفر نقباس	٢٨	قرى ذات قابلية للنمو
	منشأة بنها	١٩	قرى غير قابلة للنمو
	منية السباع	٣٠	قرى ذات قابلية للنمو
مرصفا	**مرصفا**	**٥٤**	**قرى اكثر قابلية للنمو**
	الشموت	٣٢	قرى ذات قابلية للنمو
	كفر الحمام	١٣	قرى غير قابلة للنمو
	كفر الشوت	٢٩	قرى ذات قابلية للنمو
	كفر العرب	٢٣	قرى غير قابلة للنمو
سندنهور	سندنهور	٢٩	قرى ذات قابلية للنمو
	كفر الحصة	١٧	قرى غير قابلة للنمو
	فرسيس	١٣	قرى غير قابلة للنمو
	كفر سندهور	١٥	قرى غير قابلة للنمو
	كفر فرسيس	١٠	قرى غير قابلة للنمو
	ميت عاصم	٢١	قرى غير قابلة للنمو
	مجول	٢٩	قرى ذات قابلية للنمو
طحلة	**طحلة**	**٤٥**	**قرى اكثر قابلية للنمو**
	الرملة	٣٥	قرى ذات قابلية للنمو
	ميت العطار	٢٩	قرى ذات قابلية للنمو
	الساحل	١٥	قرى غير قابلة للنمو
	دجوى	٢٥	قرى غير قابلة للنمو
	كفر طحلة	٢٩	قرى ذات قابلية للنمو
جمجرة	جمجرة	٣٥	قرى ذات قابلية للنمو
	كفر الاربعين	١٠	قرى غير قابلة للنمو

	كفر سعد	١٢	قرى غير قابلة للنمو
	ميت راضى	٣١	قرى ذات قابلية للنمو

وفي ضوء نتائج الجدول رقم (٧) يتضح الاتى:

- يتم اقتراح تركيز وتشجيع التنمية في عدد محدود من مراكز التنمية الريفية التي تمتلك مقومات كبيرة حيال التنمية التي تقع في موقع مركزي يتوسط عدداً من التجمعات الريفية الصغيرة، بحيث يتم ربط مراكز التنمية الريفية المختارة بمركز النمو المحلي المقترح سابقاً على مستوى الإقليم وبمحاور التنمية المكانية، وبحيث توفر هذه المراكز الريفية المختارة بدقة الخدمات الأساسية والخدمات العامة المناسبة لخدمة سكانها وسكان القرى الصغيرة المجاورة لها.
- تقلصت القرى ذات الأهمية النسبية الأولى من ٨ تجمعات طبقا للتقسيم الادارى (قرى ام) الى أربعة فقط وجاء الاختلاف في قرى بتميدة اقصى الشرق الجنوبى للمركز وسندنهور في الجنوب بين قريتى مرصفا وطحله وقرية جمجرة شمال المركز
- وزعت الأربع قرى الأكثر قابلية للتنمية على الأطراف الأربعة للمركز وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٧)
- استبعاد الدراسة لتجمع كفر الجزار دلالة على صحة التقييم نظرا لقربها الشديد من مدينة بنها حيث انه لايفصلها عنا سوى نهر النيل مع وجود كوبرى رئيسي يصل المدينة بالتجمع مما أدى الى اعتباره امتداد للمدينة وكذلك اعتمادها الكبير اقتصاديا وخدميا واجتماعيا على تجمع المدينة
- اكدت الدراسة على اعتبار تجمعات (طحله – مرصفا) تجمعات رئيسية في التنمية وبالنظر الى موقعهم المكانى نجد انهم يمثلون القاعدة الجنوبية لمركز بنها الذى يتخذ شكل المثلث وفى المنتصف التجمع العمرانى لشبلنجة مع المدينة العاصمة وهذا يؤكد على عدالة التوزيع المكانى على مستوى المركز في التنمية
- من التحليل المكانى للتجمعات وجد انه يوجد عدد من التجمعات المتلاحمه مع بعضها وفى حالة ضمها في كيان واحد تعلو فئتها الى فئة القرى الأكثر قابلية للتنمية وهى على النحو التالى
  - قريتى جمجرة وكفر الأربعين حيث يصبح الوزن المعيارى لهما مجتمعتان ٤٥ شمال المركز.
  - قريتى منية السباع وكفر نقباس حيث يصبح الوزن المعيارى لهما مجتمعتان ٥٨ وسط المركز.

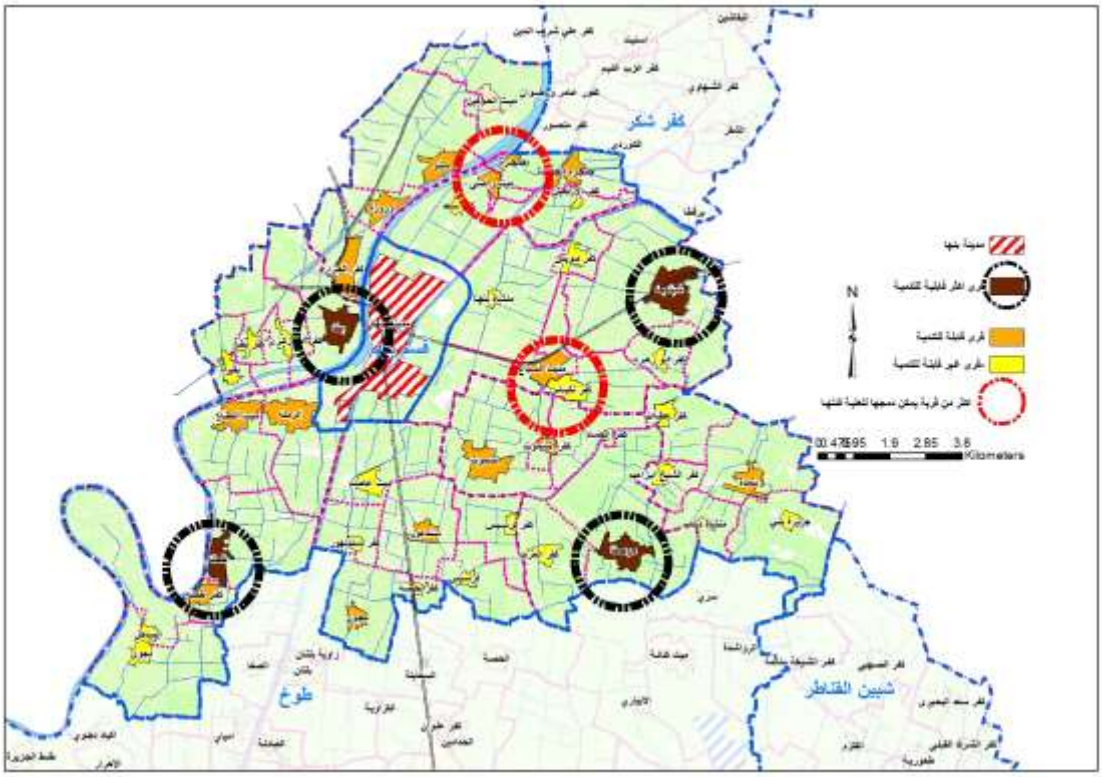

شكل رقم (٧) التدرج المقترح للتجمعات طبقا لقابليتها للتنمية

٥-٥وظائف مراكز التنمية الريفية المقترحة:

ان مراكز التنمية الريفية المختارة تُسهم في تحقيق التكامل بين المناطق الحضرية والريفية بما توفره من خدمات وأنشطة اقتصادية، بحيث تعمل كحلقة اتصال بين المناطق الريفية المنتجة ومناطق التسويق والتصنيع بالتجمعات الحضرية سواء كانت مركز نمو محلي، ويمكن بلورة وظائف مراكز التنمية الريفية المقترحة في الاتي :

- دعم الصناعات الزراعية والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تتكامل مع الصناعات الكبيرة المتوطنة في الحضر ،وتوفير بعض شركات تعبئة وتغليف وتسويق المنتجات الصناعية.

- دعم أنشطة الزراعة وتربية الثروة الحيوانية والدواجن ،وتوفير الخدمات الزراعية للمزارعين، مثل إقامة (محطات البحوث والتجارب الزراعية - أجهزة تطوير نُظُم الري التقليدية - وحدات الرعاية البيطرية للثروة الحيوانية والدواجن والمناحل).
- توفير الخدمات العامة لخدمة سكانها وسكان القرى الصغيرة الواقعة في نطاق إشراف هذه المراكز الريفية، ومن أهمها (المراكز الإدارية – الخدمات الأمنية– الخدمات الصحية – المدارس الثانوية للبنين والبنات – مكاتب البريد والهاتف – الخدمات الترفيهية).

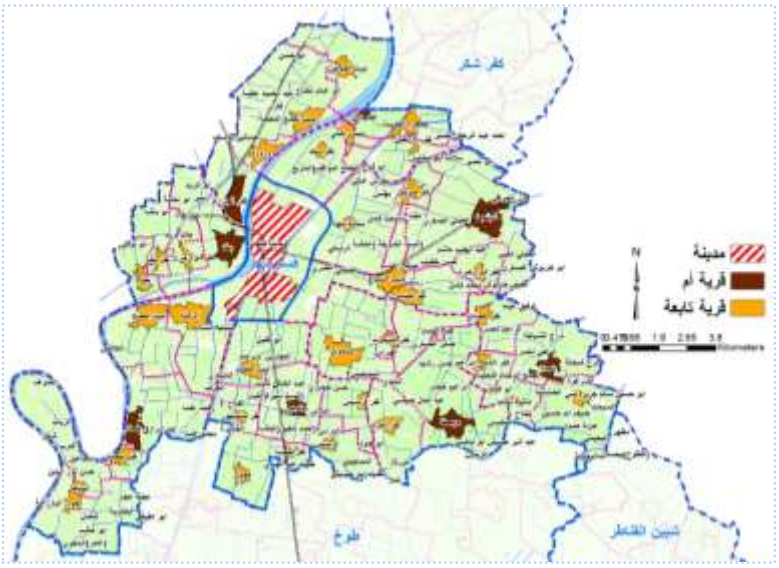

شكل رقم (٨) التدرج الادارى للتجمعات العمرانية لمركز بنها

- توفير الأنشطة التجارية مثل الأسواق الأسبوعية وبعض أسواق تجارة الجملة والتجزئة.

ويوضح الشكل رقم (٧) والشكل رقم (٨) مقارنة بين تصنيف القرى من حيث الأهمية الوظيفية اذا ماتم الوضع في الاعتبار ان الدولة تتعامل مع التجمعات من حيث التصنيف الادارى في تحديد أولويات التنمية.

نتائج البحث

- الاستراتيجيات القطاعية غير مناسبة لإصلاح الريف والتي تهتم بقطاع واحد وتهمل القطاعات الأخرى ويعتبر المدخل الشامل هو الإطار الأنسب للتنمية الريفية، لان كل جزء فيه مهم للآخر وان هذه الأجزاء تتفاعل مع بعضها لتحقق التنمية المنشودة للقرية
- التنمية الريفية تحتاج إلى استراتيجيات ومتطلبات أساسية تقوم عليها، مثل توافر البيانات والمعلومات ،والمشاركة الشعبية ،وتوافر هيكل إداري مناسب، وعدم المركزية الإدارية ،وتوافر الكفاءات والخبرات.
- يعتبر الهدف الإستراتيجي من التصنيف التنموي للتجمعات الريفية هو تحويل القرى إلى تجمعات منتجة ومصدرة لكافة المنتجات للإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق قاعدة إنتاجية عريضة تعتمد في المقام الأول على استغلال الموارد البشرية وتقوم بالتبعية بتطوير المجتمع بكامل مكوناته للوصول به إلى مجتمع متقدما في كافة مجالات الحياة متناغمًا في ذلك مع الاتجاه المستقبلي للعالم المتقدم
- ينقسم النمط العمران المصري الى عمران حضري ، وعمران ريفي، نسبة عدد السكان في الريف في مصر في عام (٢٠١٧ م) تقدر بحوالي ٥٧,٤٪ من جملة السكان في مصر وهذا مؤشر يوضح ان هناك حجم من السكان يتجاوز النصف يعيشون في التجمعات الريفية , وتعتبر نسبة سكان الريف في محافظات الصعيد والدلتا اعلى من نظيرتها في باقى انحاء الجمهورية.
- تعانى القرى الريفية فى مصر من ضعف كبير فى إمكانيات تقديم الخدمات الصحية والتعليمية ،ومن تهالك البنية الاساسية ،والطرق العامة ،وعدم رصفها ،وضعف الإنارة وتراكم القمامة .
- ظهر اهتمام الدولة بتنمية القرية المصرية في عام ١٩٧٣ ،بانشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ،واهم مشروعات الجهاز المتعلقة بالعمران ،برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة ،وكان الهدف تحقيق التنمية الريفية المتكاملة ،وإطلاق حركة وقوى التنمية الذاتي ،بما يحقق ارتقاء وتحسينا مستمرين لنوعية الحياة لمواطني الريف ،وذلك من خلال المشاركة الإيجابية الفعالة.
- من خلال دراسة وتحليل المحاولات التى قامت بها الدولة لتنمية القرى المصرية ،اتضح عدم تقييم القرى تنمويا ،وتحديد مدى قابليتها للتنمية ،وعدم دراسة النطاق الاشمل للقرى عند اعداد مخططاتها ،وزيادة مشكلات التعدي على الاراضي الزراعية ،وعدم توطين مشروعات اقتصادية داعمة للقرى بشكل فعال .
- يمكن اعتبار الالية التي اقترحها البحث بداية لاعادة النظر في التبعيات الإدارية والتدرج الادارى للمركز مع ضرورة الوضع في الاعتبار البعد المكانى للتجمعات فيما بينها ومع اضافى التجمعات الأصغر (العزب والكفور والنجوع) عند الدراسة وخاصة التلاحم بين التجمعات حيث انه من الوارد ان يغير من الدرجات الوظيفية للتجمعات في حالة ما التحمت هذه التجمعات واندمجت في تجمع واحد.
- ان نشر التنمية في التجمعات الريفية يسهم في توفير فرص وظيفية ويرفع مستوى المعيشة ويحسن الدخل الفردي في هذه التجمعات والمحيط القريب منها ويتم تخفيض نسبة التباين في التنمية ومن اجل تحقيق التوازن الاقليمي فلابد من اتباع سياسة تنموية يتم فيها تصنيف القرى الى مراكز تنموية وقرى قابلة للتنمية وقرى غير قابلة للتنمية .

التوصيات :

- اقتراح تركيز وتشجيع التنمية في عدد محدود من مراكز التنمية الريفية التي تمتلك مقومات كبيرة حيال التنمية التي تقع في موقع مركزي يتوسط عدداً من التجمعات الريفية الصغيرة، بحيث يتم ربط مراكز التنمية الريفية المختارة بمركز النمو المحلي المقترح سابقاً على مستوى الإقليم وبمحاور التنمية المكانية
- اقتراح مراكز التنمية الريفية في المخطط الإقليمي من أجل توفير الخدمات الأساسية لسكان المناطق الريفية والأنشطة التنموية والاقتصادية الداعمة لها.
- توفير الخدمات العامة بمراكز التنمية الريفية لخدمة سكانها وسكان القرى الصغيرة الواقعة في نطاق إشراف هذه المراكز الريفية، ومن أهمها (المراكز الإدارية – الخدمات الأمنية– الخدمات الصحية – المدارس الثانوية للبنين والبنات – مكاتب البريد والهاتف – الخدمات الترفيهية).
- اعداد برامج لمراكز التنمية الريفية في ضوء وجود استراتيجية للصناعات الصغيرة والاهتمام بضرورة إصدار تشريع قانوني ينظم ويدعم توطين الصناعات الصغيرة بالتجمعات الريفية .

المراجع :

١. فليج ، يحيى .(٢٠٢١)،جغرافيا العرب ، محاضرات جغرافية الريف،http://webcache.googleusercontent.com

2. Moseley, Malcolm J(2003)..Rural development : principles and practice (1. publ. ed.). London : SAGE. p. 5.
3. Juanee Cilliers .(2015) ,Comprehensive rural development planning: An integrated approach , degree M Art et Scien in Urban and Regional Planning at the Potchefstroom Campus of the North-West University.pp3
4. Ward, Neil; Brown, David L(2009) , "Placing the Rural in Regional Development". Regional Studies. 43 (10): 1237–1244-

٥. قشوع، منال محمد نمر(٢٠٠٩م) - استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية – ماجستير -كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين-- ص ٣٠

٦. مكتب العمل الدولي(٢٠٠٨)–جنييف -التقرير الرابع – تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر - مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧ ، ص٩

7. Report on the 17th session of CSD (2009) https://sustainabledevelopment.un.org/topics/ruraldevelopment/decisions
8. United Nations (2002) World Summit on Sustainable Development (Rio' Earth Summit + 10), Johannesburg, South Africa. Monday 26th August — 6th September 2002.
9. Dumitru Sandu.(2000),,Social Assessment for Rural Development Project. Social Needs and Actions in Romanian Villages, Technical Report, World Bank, Bucuresti,pp17
10. Theo Rauch, Matthias Bartels, Albert Engel.(2001), Regional Rural Development, Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH, , Rural Development Division (OE 4555),p18
11. Theo Rauch, Matthias Bartels, Albert Engel .(2001), Regional Rural Development, Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH, , Rural Development Division p19
12. Neil Ward and Philip Lowe, Rural and Regional Development: The Role of the Regional Development Agencies in England, Article in Regional Studies Vol. 37.2, pp. 201–214,2003,p 204

١٣. الباحث بتصرف ، مشروع اعداد المخطط الاقليمي لمحافظة عفيف ، وكالة منطقة الرياض لشئون البلديات ،٢٠١٦م.

١٤. باشا ،احمد عبد الله واخرون .(٢٠١٠) ،مشروع استراتيجية التنمية الريفية ، مراجعة أدبيات التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الدمام ، ص (٦٤ -٦٥).

١٥. الباحث بتصرف ، مشروع اعداد المخطط الاقليمي لمحافظة شقراء وكالة منطقة الرياض لشئون البلديات ،٢٠١٦م.

١٦. قربة، جهاد محمد (٢٠١١م) ، المفاهيم الأساسية للنظرياتوالنماذج، في العلوم الجغرافية الفصل الخامس ، ص ٥-٦

١٧. قربة، جهاد محمد (٢٠١١م) ، مرجع سابق

١٨. الباحث بتصرف – مشروع اعداد المخطط الاقليمي لمحافظة شقراء وكالة منطقة الرياض لشئون البلديات ، ٢٠١٦م

١٩. الباحث بتصرف

٢٠.الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء ٢٠١٧ ، الموقع الرسمى على الانترنت https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=4569

٢١. الهيئة العامة للتخطيط العمراني – -مشروع اعداد المخطط الاستراتيجي للقرى المصرية -تقرير المخطط الاستراتيجي للوحدة المحلية منوف – ٢٠١٢م.

٢٢.الهيئة العامة للتخطيط العمرانى -الخريطة العمرانية لمحافظة القليوبية –٢٠١٥ م .